اقتصاد

«التموين» تدرس ضمّ هيئة المنافسة لمديرية حماية المستهلك في الوزارة

وزير التموين لـ«الوطن»: لمسنا ضعفاً في الأداء والهدف تفعيلها

المدير العام للهيئة: يتعارض مع استقلالية عملنا

علي محمود سليمان

شكل وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي لجنة بهدف إعداد دراسة حول آلية ضم الهيئة العامة للمنافسة ومن الاحتكار لمديرية حماية المستهلك بالإدارة المركزية للوزارة ودراسة قانون الهيئة المذكورة بما يتواءم مع قانون التجارة الداخلية رقم ١٤ لعام ٢٠١٥ والاستفادة من المواد الواردة في القانون. الأمر الذي يشير إلى وجود توجّه بتحجيم دور الهيئة وتهميشها إن لم يكن إلغاؤها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن وزير التموين عبد الله الغربي أن الدراسة لا تعني إلغاء الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار، ولكن الهدف هو الاستفادة من عمل الهيئة بتطبيق مواد القانون ١٤، وذلك بعد أن أصبحت تابعة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، مع إعطائها الميزات التي كانت تتمتع بها، لافتاً إلى أن الدراسة ما زالت جارية للوصول إلى الصيغة الأنسب، وحينها سنعرف إن كانت ستبقى كهيئة أو مديرية ضمن مديرية حماية المستهلك.

وأشار الغربي إلى أن الهيئة عملت خلال السنوات الماضية وقدمت جهوداً مشكورة، عندما كانت تابعة لرئاسة مجلس الوزراء، «ولكن بعد تبعيتها للوزارة لمسنا وجود ضعف في الأداء ويتم البحث في أسبابه، ولذلك سنسعى لتفعيل الهيئة بشكل أفضل، والاستفادة من الخبرات الموجودة فيها وتنشيط الكوادر العاملة فيها بما يخدم عمل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك». لافتاً إلى عدم وجود تناقض بين قانون الهيئة وقوانين الوزارة ما دام الهدف ضبط الأسعار وتخفيضها بكل الوسائل المتاحة، لمصلحة المواطن بالمحصلة النهائية.

بدوره بيّن مدير عام الهيئة أنور علي أن الهيئة كانت مستقلة وقرار تبعيتها لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك يتعارض مع استقلالية عمل الهيئة كجهة راعية لتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار، وذلك بحسب ما نصت المادة ١٣ المتضمنة صلاحيات الهيئة وفق ما ورد من أحكام قانون المنافسة ومنع الاحتكار.

وفي هذا السياق حصلت «الوطن» على نسخة من كتاب أرسله وزير التنمية الإدارية حسان النوري بتاريخ ٢٠١٥/١١/٣٠ إلى وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، يوضح فيه رؤية وزارة التنمية الإدارية حول تقييم دور الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار في ظل الظروف السائدة ودراسة إمكانية إتباعها إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، مبيناً أن الإبقاء على تبعية الهيئة لرئيس مجلس الوزراء يمكنها من الحفاظ على قوتها وحياديتها واستقلالها وشفافية قراراتها، ولاسيما أن القانون أناط بالهيئة صفة الضابطة العدلية ومنحها حق الرقابة الاقتصادية وبالتالي ما يمنحها استمرار الثقة من جميع الفعاليات (التجارية- الصناعية وغيرها)، وهذا ما يؤدي في حال إتباعها إلى وزارة معينة إلى إلغاء حياديتها والحد من استقلال قرارها وبالتالي إلى إخلال الثقة بالقرارات التي تصدرها الهيئة.

ويذكر أن للهيئة مجلس منافسة يتشكل من ١٣ عضواً يترأسهم قاض مستشار، وتصدر أحكام من المجلس باسم الشعب العربي السوري وتقبل أحكامه الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا، وهناك يتبادر السؤال حول مصير مجلس المنافسة في حال ضم الهيئة إلى مديرية حماية المستهلك في الوزارة؟

وكان وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي أصدر القرار رقم ١٠٥ الذي ينص على لجنة برئاسة معاون الوزير للشؤون الفرعية والمؤسسات، وعضوية كل من مدير عام الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار ومدير حماية المستهلك بالإدارة المركزية للوزارة ومدير التنمية الإدارية بالإدارة المركزية للوزارة ومدير الشؤون الإدارية بالإدارة المركزية للوزارة ومدير الشؤون القانونية بالإدارة المركزية للوزارة ومدير التخطيط في الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار، ومهمة اللجنة إعداد دراسة حول آلية ضم الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار لمديرية حماية المستهلك بالإدارة المركزية للوزارة ودراسة قانون الهيئة المذكورة بما يتواءم مع قانون التجارة الداخلية رقم ١٤ لعام ٢٠١٥ والاستفادة من المواد الواردة في القانون.

سورية وإيران توقعان خمسة عقود في الصناعة والاتصالات والنفط.. وخط ائتماني جديد

خميس: برنامج زمني للارتقاء بالعلاقة من حيث التبادل التجاري وحجم المشروعات

جهانغيري: الفرصة متاحة للشركات الإيرانية لتبدأ بأعمالها في سورية

الوطن

أكد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني خلال استقباله رئيس مجلس الوزراء عماد خميس استمرار إيران بدعمها المطلق لسورية في مختلف المجالات.

ووقعت سورية وإيران في طهران أمس خمسة عقود منبثقة عن اتفاقية التعاون الاقتصادي المشترك الموقعة منذ أكثر من عام وذلك في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والنفط والاتصالات «مشغل خلوي» وقع العقود عن الجانب السوري وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أديب ميالة وعن الجانب الإيراني وزير الشؤون الاقتصادية والمالية علي طيب نيا بحضور رئيس مجلس الوزراء عماد خميس والنائب الأول للرئيس الإيراني إسحاق جهانغيري والسفير السوري في طهران عدنان محمود والوفد المرافق لرئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء الإيرانيين والمعنيين.

واعتبر خميس في تصريح مشترك مع نائب الرئيس الإيراني (وزعته وكالة الأنباء سانا) أن العقود التي تم توقيعها أمس والعقد السادس المتعلق باستثمار أحد الموانئ السورية تشكل نواة لكتلة كبيرة من التعاون المشترك بين البلدين في مجال التعاون الصناعي والاستثمارات واستثمار الشركات الإيرانية في سورية وانشاء المصانع وإعادة الإعمار. لافتاً إلى أن الآلية التي تم فيها توقيع العقود تترجم العلاقة المتميزة بين البلدين.

مبيناً أن الجانبين اتفقا على وضع رؤية تطويرية جدية انطلاقاً من الواقع الحالي والتحديات وأيضاً من الرغبة المتبادلة بين الجانبين في تطوير العلاقات الاقتصادية. موضحاً أنه تم الاتفاق على تفعيل اللجان المشتركة وأن تبدأ من اليوم وتستمر اللقاءات بشكل دائم لمناقشة الواقع وتطوير العلاقة الاقتصادية بين البلدين.

ولفت خميس إلى أن المناقشات والمباحثات الاقتصادية مع الجانب الإيراني كانت بناءة وجيدة. موضحاً أن الوفد السوري نقل إلى الجانب الإيراني رؤية الحكومة السورية لعناوين التعاون للفترة المستقبلية في كل المجالات الاقتصادية والصناعية والتجارية والخدمية وذلك بما يحقق الفائدة للبلدين الشقيقين. وأوضح خميس أن الجانبين اتفقا على تكثيف التواصل على الجانب الرسمي والشعبي الاقتصادي وتواصل اللجان وأن يكون هناك برنامج زمني تتم فيه زيارات متبادلة لرجال الأعمال في سبيل تطوير هذا التعاون بكل المجالات. وأضاف: «أكدنا أيضاً ضرورة وضع أهداف ببرنامج زمني للارتقاء بالعلاقة من حيث التبادل التجاري وحجمه وحجم المشاريع وأولوياتها والمبالغ التي تساهم في تنمية هذه المشاريع بشكل صحيح». مبيناً أن تطوير العلاقات بين البلدين يجب أن يكون محط اهتمام الجميع انطلاقاً من إيمان سورية حكومة وشعبا بذلك نظراً للقوة التي تتمتع بها إيران بجميع النواحي ودورها السياسي والعسكري والاقتصادي في الدفاع عن المنطقة واستقرارها. وشدد خميس على أن سورية مستمرة بالدفاع عن مكونات الدولة السورية ومحاربة الإرهاب وإعادة الإعمار منوهاً بصمود الشعب السوري وانتصارات جيشه في الحرب على الإرهاب. وأضاف: «نقدر عالياً الدور الكبير لإيران في التصدي للإرهاب ووقوفها إلى جانب الشعب السوري في كل النواحي السياسية والميدانية والاقتصادية». مشيراً إلى أن سورية وإيران تجمعهما علاقات تاريخية متميزة وهي مستمرة ومتجهة إلى فعالية أعلى وتشكل مثالاً يحتذى به للعالم في التصدي للإرهاب لأنهما في خندق واحد لمكافحة الإرهاب دفاعاً عن كل دول المنطقة

بدوره أوضح جهانغيري أن توقيع الاتفاقيات الخمس جاء نتيجة للتعاون الثنائي بين البلدين مبيناً أن هناك اتفاقية سادسة سيتم إنجازها والتوقيع عليها خلال الأسبوعين القادمين. ورأى جهانغيري أنه من الضروري أن يكون هناك تواصل للتشاور بين الجانبين وتبادل للزيارات لإطلاق المشاريع والتعاون الاقتصادي المثمر بين الجانبين. مشيراً إلى أن هناك فرصة متاحة للقطاع الخاص والشركات التجارية الإيرانية حتى تبدأ أعمالها مجدداً في سورية على كل المستويات الاقتصادية وإرسال السلع والبضائع التي تحتاجها سورية، لافتاً إلى أن هناك خطاً ائتمانياً تم تخصيصه حيث بإمكان رجال الأعمال أن يستثمروا من خلال هذا الخط ويرسلوا ما يريدونه من بضائع إلى سورية. ولفت جهانغيري إلى أن سورية وإيران أرسيا قواعد محكمة من العلاقات الثنائية بينهما منذ سنوات مؤكداً أن بلاده ستواصل وقوفها إلى جانب سورية في مواجهة الحرب الإرهابية الضروس التي تشن عليها بتشجيع من بعض الدول الغربية وكذلك بعض الدول الإقليمية. وهنأ جهانغيري الشعب السوري والحكومة السورية بتحرير مدينة حلب من الإرهاب مشيراً إلى أن الانتصارات التي حققتها سورية جاءت ببسالة جيشها وصمود شعبها والتنسيق مع الحلفاء. وكان خميس بحث مع جهانغيري صباح أمس سبل تعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والإنتاجية. وحضر المباحثات الثنائية نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد ووزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف والسفير السوري في طهران. كما عقد الوفدان السوري والإيراني جلسة مباحثات برئاسة خميس وجهانغيري بحضور الوفد المرافق لرئيس مجلس الوزراء ونظرائهم الإيرانيين والسفير السوري في طهران. وقد أفادت وكالة تسنيم الإيرانية للأنباء بأن الاتفاق بين سورية وإيران قد شمل وثائق التعاون، ومن المشاريع التي سوف يتعاون فيها بين سورية وإيران استثمار أراض زراعية ومناجم الفوسفات وإنشاء مستودعات ومحطات للنفط والغاز، وتسليم رخصة لتشغيل الهاتف المحمول وتسليم مشروع تربية الماشية والأراضي المحيطة.

وتضاربت المعلومات حول قيمة الخط الائتماني بين مليار دولار، وبين بحدود ٣,٥ مليارات دولار وهو ما أفاد به مسؤول حكومة لـ«الوطن»، إلا أنه ما من خبر رسمي يؤكد أو ينفي أو يحدد قيمة الخط.

وحسب وكالة أنباء فاس الإيرانية، دعا رئيس الوزراء عماد خميس إلى ضرورة تطوير العلاقات وتنمية التعاون الثنائي في مختلف المجالات وإلى وضع خريطة طريق لتنمية التعاون ورفع مستوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين لترقى إلى مستوى العلاقات السياسية الممتازة مؤكداً أن هناك مستقبلاً مشرقاً أمام التعاون والاستثمار المشترك بين البلدين، داعيا الشركات الإيرانية ورجال الأعمال الإيرانيين إلى الاستثمار والقيام بنشاطات اقتصادية والمشاركة في إعادة إعمار سورية.

شركة سيريتل موبايل تيليكوم تبدأ بتوزيع مبلغ من أرباح السنوات السابقة للأسهم اعتباراً من ٢٢ / كانون الثاني / ٢٠١٧

بناءً على قرار الهيئة العامة العادية لشركة سيريتل موبايل تيليكوم المنعقدة في يوم الخميس الواقع في ٠٥/كانون الثاني/٢٠١٧

تعلن شركة سيريتل عن توزيع مبلغ من الأرباح المدورة عن السنوات السابقة على السادة المساهمين وذلك بواقع (٢٣٠) ل.س لكل سهم

لاستلام شيكات الأرباح النقدية يرجى من السادة المساهمين الكرام التوجه إلى المراكز المذكورة أدناه ابتداءً من يوم الأحد ٢٢/كانون الثاني/٢٠١٧ بشكل يومي من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الثالثة عصراً باستثناء يومي الجمعة والسبت وأيام العطل الرسمية

المدينة	المركز	العنوان
دمشق	قسم علاقات المساهمين	المالكي - غرب حديقة الجاحظ - جادة أحمد شوقي
حلب	مركز خدمات الحرية	حلب- دوار السريان الجديد- نادي الحرية سابقاً
اللاذقية	مركز خدمات المرفأ	جانب مدخل المرفأ - بناء الشركة السورية للنقل البحري
طرطوس	مركز خدمات طرطوس السياحة	الكورنيش الشرقي – جانب دوار السياحة
حمص	مركز خدمات الملعب البلدي	ساحة الملعب البلدي - مقابل جامع عمر بن الخطاب
حماه	مركز خدمات العاصي	ساحة العاصي
الحسكة	مركز خدمات الحسكة	شارع فارس خوري - مقابل اتحاد نقابات العمال
القامشلي	مركز خدمات القامشلي	حي الوسطى - مقابل المشفى الوطني القديم
السويداء	مركز خدمات السويداء	شارع طارق بن زياد - مبنى مزود الإنترنت

يتم تسليم شيك الأرباح بعد إبراز البطاقة الشخصية أو سجل تجاري حديث بالنسبة للأشخاص الاعتباريين بالإضافة إلى شهادة ملكية الأسهم.

للاستفسار والمراجعة يرجى زيارة موقع قسم علاقات المساهمين الالكتروني
http://investorrelations.syriatel.sy

أو الاتصال بقسم علاقات المساهمين على الأرقام التالية:
موبايل: ٠٩٩٣-١١٩٣٩٣، هاتف: ٠١١-٩٣٩٣، فاكس: ٠١١-٣٣٤٤٠٠٧
بريد إلكتروني: Investor-relations@syriatel.com.sy

سوريّة بكل اعتزاز
سيريتل SYRIATEL

حقاً... الطبقة الوسطى انتهت

معاون وزير وأستاذ جامعي يتبادلان الشتائم في محاضرة «اقتصادية»

صالح حميدي

شبّه رئيس اتحاد غرف التجارة (رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق) غسان القلاع الطبقة الوسطى بالشمعة التي ذابت، منوهاً بأن هذا الوضع غير مريح نفسياً كوننا مقدمين على مرحلة استكمال بناء سورية، معتبراً التربية والتعليم أهم عوامل البناء في المجتمع والاقتصاد.

جاء ذلك خلال ندوة حول الطبقة الوسطى، أقيمت يوم أمس بالتعاون بين الغرفة وجمعية العلوم الاقتصادية وجامعة دمشق.

بدوره كشف رئيس جمعية العلوم الاقتصادية كمال شرف، أنهم يحضرون منذ عامين لمعالجة موضوع الطبقة الوسطى في ظل الأزمة. مشيراً إلى أن معاناة هذه الطبقة سبقت الأزمة بسنوات، ولم تبدأ مع بدايتها. منوهاً بأن رجال الاقتصاد والمفكرين والمثقفين حاولوا وقف تدهور الطبقة الوسطى والتصدي لهذا الموضوع عبر تسميات مختلفة ومن خلال الكثير من الملتقيات والندوات وأبرزها التي تناولت اختلال الرواتب والأجور وآثارها الاقتصادية والاجتماعية وقدمت مجموعة من الرؤى حول هذا الموضوع. واصفاً انهيار الطبقة الوسطى بالمقلق داخل وخارج سورية.

مبيناً أن الطبقة الوسطى كانت تشكل نسبة بين ٦٠ و٨٠٪ من تركيبة السكان في سورية، وهي نسبة مقاربة مع الدول المماثلة في النمو بالمقارنة بين مستويات الأسعار، داعياً إلى ضرورة الحفاظ عليها وتحسين أوضاعها ووضع برامج للنهوض بالطبقة الفقيرة حيث تنتعش هذه الطبقة نتيجة نجاح السياسات الاقتصادية كما حصل في بلدان جنوب شرق آسيا.

وأوضح شرف أن الطبقة الوسطى ضمت الأطباء والمحامين والموظفين والصحفيين والفنانين وغيرهم من المختصين وخرج من هؤلاء أهم الشعراء والأدباء والكتاب والمبدعين والسياسيين وغيرهم من الشخصيات المميزة وشكل هؤلاء منارات للأجيال اللاحقة.

وتدخل القلاع هنا بدعابة لعدم تصنيف فئة التجار والصناعيين ضمن الطبقة الوسطى وخاصة من الذين بدؤوا أعمالهم من الدرجات الأولى وليس الذين «قفزوا وصاروا بكوات»، وأضاف قائلاً «نحن لا نعترف بهؤلاء».

من جانبه، أوضح الدكتور أكرم حوراني (من كلية الاقتصاد بجامعة دمشق) أن الطبقة الوسطى حاملة التنمية وركيزة الاستقرار الاجتماعي هو عنوان مانع جامع يتفق عليه الجميع «لكن أين أبناؤها فنحن لا نراهم ولا أرقام تدل عليهم فهم إما غادروا إلى هوة الفقر أو إلى خارج البلاد وإما بقوا يجاهدون للحفاظ على الحد الأدنى من متطلبات الحياة». وأضاف: «الطبقة الوسطى لا تتموضع كشريحة متجانسة في الدخول والمنابت الاجتماعية وهي تضم كبار الموظفين والأطباء والمهندسين والحرفيين وصغار التجار والصناعيين والمزارعين». وأشار إلى أن نسبة السكان توزعت في العام ٢٠١٠ على ١٥٪ في حالة فقر مدقع و٢٠٪ من طبقة المستورين و٦٠٪ من الطبقة الوسطى و٥٪ من ذوي الدخول العالية أي الأثرياء بينما في ٢٠١٦ تضررت الطبقة الوسطى ووقعت في المستويين الفقر المدقع والمستورين وتراجع الدخل القومي ٦٠٪ وارتفعت الأسعار ٧٠٠٪ وتغيرت حاملة التنمية وركيزة الاستقرار وظهرت أشكال اجتماعية اقتصادية جديدة وركبت موجة الحرب والأزمة واتخذت صورة الكسب غير المشروع جراء الاحتكار إضافة إلى أعمال الخطف والابتزاز والسرقة والتسلط على العباد التي دفعت العديد من التجار وأصحاب الأعمال للهبوط من الطبقة الوسطى إلى الفقر أو للسفر خارج البلاد، وقائل: «إن حاملة التنمية في خطر كبير وفي مهب الريح وإن عبء التنمية كبير وثمن الاستقرار ليس باليسير».

> من راتبه أقل من ١٤٧ ألف ل.س فقير!!

من جانبه وصف الباحث والأستاذ الجامعي الدكتور كريم أبو حلاوة، الموضوع بأنه يحمل حساسية وأهمية كبيرة، وقال: «نحن أمام ظاهرة قديمة متجددة فيها الكثير من المعطيات المتغيرة وتنطوي على الكثير من الأسئلة التي تستنفر العقول وتشحذ الهمم لاستكشاف ما نتحدث عنه».

وصنف الطبقة الوسطى في ثلاثة مستويات، عليا ووسطى ودنيا، مبيناً أن الشريحة الأخيرة هبطت إلى الفقر بشكل سريع وهي الشريحة الأكثر تضرراً، مبيناً أن التعريفات عاجزة عن توصيف وفهم ما يجري على صعيد خسارتها لمدخراتها ومستوياتها وافتقارها. وأشار إلى أن النمو في سورية لم يكن مستداماً ولم يصل إلى كل شرائح المجتمع ولم ينعكس إيجاباً على مستوى حياتهم. موضحاً أن الطبقة الوسطى في سورية بدأت تعاني من الضعف والانحسار قبل الأزمة بسبب عجز التعليم عن تحقيق مستوى عيش أو عمل لائق للفئات الأوسع والفجوة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل، وقال: «إن النجاح في السوق يبدأ بالنجاح في الفصل الدراسي، وهذا الأمر نجح في بلدان نمور آسيا».

ودعا أبو حلاوة إلى ضرورة استعادة الاستقرار الأمني والمجتمعي وإنهاء الحرب لإتاحة الفرص للمشاركة الواسعة من الطبقة الوسطى في إعادة إعمار سورية وفق أسس تنموية جديدة وليس بالطريقة القديمة المعتادة.

بدوره بيّن الدكتور زياد زنبوعة (من كلية الاقتصاد بجامعة دمشق) أن الأسرة المتوسطة (خمسة أفراد) كانت تحتاج إلى ١٣٠٠٠ ل.س شهرياً قبل الأزمة، فأصبحت حالياً تحتاج إلى ١٤٧ ألف ليرة سورية شهرياً لتكون عند خط الفقر العالمي، علماً أن متوسط رواتب العاملين في سوريا كان يبلغ ١٦٠٠٠ ل.س والآن أصبح يبلغ نحو ٢٨ ألف ليرة سورية فقط، علماً أن هذه الأسرة كانت أعلى من خط الفقر بـ٣٠٠٠ ل.س وقد أصبحت الآن تحت هذا الخط بـ١١٩ ألف ليرة سورية.

وخلص إلى أن راتب الموظف المتوسط يجب أن يكون في الوقت الحالي بحدود ١٨٠ ألف ليرة سورية شهرياً لكي يتمكن من العيش ضمن الظروف ذاتها التي كان يعيشها قبل اندلاع الحرب، (بافتراض أن الدولار كان ٤٦ وأصبح ٥١٥) هذا الحساب ينطبق على المناطق الواقعة تحت سيادة الدولة ولا ينطبق على المناطق الساخنة أو المحاصرة حيث تتفاقم الأمور أكثر من ذلك بكثير.

ويلاحظ زنبوعة أن الإنفاق الاستهلاكي للطبقة الوسطى قبل الأزمة كان حوالي ٥٠٪ ونسبتهم من السكان ٦٠٪. هذا مؤشر على أن الطبقة الوسطى –حتى قبل الأزمة – لم تكن بأحسن أحوالها وجاءت الأزمة فزادت الطين بلة.

وبين أنه مع بداية الأزمة بدأ انهيار الطبقة الوسطى، وصاحبه أمر آخر لا يقل خطورة وهو حدوث تحول نوعي في الطبقة الوسطى وصفه بالتشوه لهذه الطبقة وذلك بملء فراغ هذه الطبقة من قبل فئات مجتمعية أخرى غريبة عنها وصعود انتهازيي الأزمات والحرب والمحتكرين وصعود مرتزقة الحرب والمتاجرين بدماء المواطنين أو لقمة عيشهم.

ولفت إلى أن عملية إفقار الطبقة الوسطى تترافق مع تزايد منافع شريحة الطفيليين وأمراء الحرب المستفيدين من الأوضاع الراهنة والذين أصبحوا يحوزون جل مقدرات وثروات الشعب السوري ويسخرونها لمصالحهم، وبحسب تقارير دولية أصبحت نسبة ٢٠٪ من السكان والمتسلقين الجدد يحوزون على أكثر من ٨٥٪ من الدخل القومي مع ازدياد حالات العنف وتآكل الطبقة الوسطى احتلت مكانتهم وللأسف، كتلة من الأثرياء الجدد كأمراء الحرب.

اللافت في الأمر، خلال عرض زنبوعة، نشوب تقاذف بألفاظ غير لائقة، بينه وبين الدكتور حيان سلمان «معاون وزير»، وصلت إلى درجة الشتائم، وهو ما أثار اعتراض الكثير من الحاضرين. ما اضطر رئيس الجلسة للتدخل ومنع الرد على ما جرى خلال المداخلات. كما كان اللافت خلال المحاضرات والتعليقات، كثرة التعميم والإطلاق، لدى بعض الأكاديميين، وهو خطأ منهجي علمي من غير المقبول أن يصدر عن أساتذة جامعات، مهمتهم الأساسية تعليم منهجية التفكير والبحث للطلاب، وأهم عناصر المنهجية عدم الإطلاق.